الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/50/765
S/1995/967
17 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مجلس الأمن
السنة الخمسون

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية:

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان صادر عن البيت الأبيض في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، باسم الرئيس كلينتون، فيما يتعلق بإعدام تسعة من الناشطين في مجالي البيئة وحقوق الإنسان في نيجيريا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (انظر المرفق). إن محاكمة هؤلاء الناشطين وإصدار أحكام بالإعدام بحقهم ثم الشروع في تنفيذ هذه الأحكام دون المراعاة الواجبة لقواعد الإجراءات القانونية هو شاهد على حالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور السريع في نيجيريا. أن هذا الاتجاه، إذا ما استمر، قد يجعل التوتر وعدم الاستقرار داخل نيجيريا يؤثران في سلم وأمن المنطقة بأسرها.

وسأغدو ممتنا فيما لو تفضلتم بالإيعاز بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٢ (ب) من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مادلين ك. أولبرايت

171195 171195 95-36164

المرفق الأول

بيان صادر عن الأمين الصحفي للبيت الأبيض
في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

إن الولايات المتحدة تدين بشدة أحكام الإعدام التي نفذت اليوم بحق الناشط في ميداني البيئة وحقوق الإنسان، كِن سارو - ويوا، وثمانية أشخاص آخرين متهمين بجرائم قتل عمد في أيار/مايو ١٩٩٤. إن إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها على هذا النحو يظهر للعالم استخفاف نظام أباتشا حتى بأبسط القواعد الدولية والمعايير العالمية لحقوق الإنسان.

لقد كان السيد سارو - ويوا من أشد المدافعين عن حقوق إخوانه أهالي الأوغوني وزعيما عالميا في النضال في سبيل صون بيئتنا. وكان مؤلفا متميزا ومن السجناء الضميريين في نظر منظمة العفو الدولية، وحائزا لجوائز دولية عديدة. إن الولايات المتحدة تقدم تعازيها الصادقة لأسر ضحايا هذه الأحكام. إن رحيلهم سيثير الحزن في جميع أنحاء العالم.

إن الولايات المتحدة تستهجن العملية البالغة الاختلال التي تمت بواسطتها إدانة السيد سارو - ويوا ورفاقه وإعدامهم. فقد أدينوا دون الالتزام بقواعد النظام القضائي التقليدي ودونما اعتبار للإجراءات القانونية المعتادة. وقد تم هذا الإجراء الأخير في أعقاب إعلان حكومة نيجيريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر انتقالها إلى ديمقراطية تعوزها المصداقية. وإضافة إلى ذلك، فقد أكدنا أننا ندين بشدة ما تم في الشهر الماضي من فرض أحكام قاسية بحق من زُعم عن قيامهم بتدبير محاولة انقلاب. وفي هذه الحالة أيضا، حوكم المتهمون محاكمة سرية، حرموا فيها من الإجراءات القانونية الاعتيادية.

وكرد فعل على هذه الإجراءات، فقد قرر الرئيس كلينتون ما يلي:

استدعاء السفير السيد كارنتن من لاغوس من أجل التشاور؛

الاحتجاج على إعدام الأشخاص المذكورين لدى السفير النيجيري لدى الولايات المتحدة، السيد زبير محمود كازاوري؛

حظر مبيع السلع والخدمات العسكرية إلى نيجيريا وحظر إصلاح معداتها العسكرية؛

توسيع نطاق الحظر الذي ما زلنا نفرضه على إصدار تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة لكبار الضباط العسكريين وكبار المسؤولين الحكوميين وأسرهم، بحيث يشمل هذا الحظر أيضا جميع الضباط العسكريين وجميع الموظفين المدنيين الذي يتولون فعلا صياغة أو تنفيذ السياسات التي تحول دون انتقال نيجيريا إلى الديمقراطية أو الذين يستفيدون من هذه السياسات؛

أن يطلب إلى سفيرته لدى الأمم المتحدة، السيدة مادلين أولبرايت، أن تشرع فورا في مشاورات بشأن اتخاذ الأمم المتحدة تدابير مناسبة لإدانة هذه الإجراءات؛

الطلب من الآن فصاعدا إلى المسؤولين الحكوميين النيجريين الوافدين في زيارات للأمم المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية أن يظلوا ضمن نطاق قدره ٢٥ ميلا من هذه المنظمات.

إننا سنظل نعترض على منح صندوق النقد الدولي قروضا وائتمانات لنيجيريا وعلى تخفيفه أعباء ديونه عليها.

وتكرر الولايات المتحدة نداءها للقيادة النيجيرية لتعجيل خطى الانتقال إلى الديمقراطية، بدءا بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين فورا وبلا شروط. ونحث الحكومة النيجيرية مجددا على اتخاذ خطوات جريئة وصادقة في سبيل العودة بنيجيريا سريعا إلى الحكم الديمقراطي المدني، وسنعمل على إبقاء التدابير الإضافية قيد الاستعراض.

- - - - -